

## قرار :

مادة ١ - صرف السيد فايز القواس معاون رئيس ديوان محافظة حلب من الخدمة وتصفية حقوقه التقاعدية وفقاً للأحكام النافذة .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار . ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٨ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٥٩

بصرف موظف في الإقليم السوري من الخدمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسوريا ؛

وعلى قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ المؤرخ ١٠/١/١٩٤٥ وتعديلاته ولا سيما المادة ٨٥ منه ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٧٠ المؤرخ ٣٠/٦/١٩٤٧ وتعديلاته ؛

## قرار :

مادة ١ - صرف السيد نجم الدين القشبندي المدرس الديني في القامشلي من الخدمة وتصفية حقوقه وفقاً لقانون التقاعد في الإقليم السوري .

مادة ٢ - على وزير الأوقاف في الإقليم السوري تنفيذ هذا القرار . ويعمل به اعتباراً من تاريخ تبليغه وينشر في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٨ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

وعلى المادة الثانية من المرسوم رقم ١٤٦٢ تاريخ ٥/٤/١٩٥٦ المتضمن تطبيق أحكام قانون الموظفين الأساسي وتعديلاته على موظفي الجمارك في كل مالم ينص عليه في نظامهم الخاص ؛

وعلى المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي بالإقليم السوري وتعديلاته ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٨ ؛

## قرار :

مادة ١ - يسرح من ملاك الجمارك المراقب المساعد الثالث صويب نعمة ذو الرقم ٤٣٢ من المرتبة الثامنة والدرجة الأولى ذات الراتب الشهري الأساسي البالغ ٨٠ ليرة سورية والشهري المقطوع البالغ ٢٤٥ ليرة سورية والتابع لمديرية جمارك دمشق وتصنى حقوقه وفقاً لأحكام قانون التقاعد .

مادة ٢ - تسترد من الموما إليه المبالغ المستحقة للقرينة والمنوط بالمصلحة تحصيلها .

مادة ٣ - على وزير الخزانة بالإقليم السوري تنفيذ هذا القرار ما

مديرية الجمهورية في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٨ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٤١ لسنة ١٩٥٩

بصرف موظف في الإقليم السوري من الخدمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسوريا ؛

وعلى قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ تاريخ ١٠/١/١٩٤٥ وتعديلاته ولا سيما أحكام المادة ٨٥ منه ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٧٦ تاريخ ٣٠/٦/١٩٤٧ وتعديلاته ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٨ ؛